الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/53/608/Add.4
4 December 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والخمسون
البند ٩٣ (د) من جدول الأعمال

التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي: تجديد الحوار بشأن تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية عن طريق الشراكة

تقرير اللجنة الثانية*

المقرر: السيد أولادزيمير جيروس (بيلاروس)

أولا - مقدمة

١ - عقدت اللجنة الثانية مناقشة موضوعية بشأن البند ٩٣ من جدول الأعمال (انظر الفقرة ٢ من الوثيقة A/53/608). وفي الجلسات ٢٦ و ٣٨ و ٤٢ المعقودة في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر و ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر و ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ اتخذ إجراء بشأن البند الفرعي (د). ويرد في المحاضر الموجزة ذات الصلة (A/C.2/53/SR.26 و SR.38 و SR.42) سرد بشأن نظر اللجنة في هذا البند الفرعي.

ثانيا - النظر في الاقتراحات

ألف - مشروع القرار A/C.2/53/L.14

٢ - في الجلسة ٢٦ المعقودة في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر، عرض ممثل جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، باسم الدول الآتية: إريتريا وبنغلاديش وبنن وبوتيسوانا وبوليفيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة والسنغال وفيجي ومنغوليا وموريشيوس وولايات ميكرونيزيا الموحدة مشروع القرار بعنوان "عولمة وتحرير الاقتصاد العالمي - منع تهميش الاقتصادات الضعيفة أو الهشة (A/C.2/53/L.14)، وفيما يلي نصه:

---

* سيصدر تقرير اللجنة بشأن هذا البند في ثمانية أجزاء، تحت الرمز A/53/608 و Add.1-7.

091298 091298 98-38399

"إن الجمعية العامة،

"إذ تؤكد أهمية ما ذكره الأمين العام في تقريره عن أعمال المنظمة بأن المهمة المقبلة "ليست محاولة عكس اتجاه العولمة، وهو جهد سيكون عقيما في جميع الأحوال، بل تتمثل في تسخير إمكاناتها الإيجابية ومعالجة آثارها السلبية. وأن من شأن تعزيز المؤسسات المتعددة الأطراف أن يساعد على تحقيق تلك المهمة"

"وإذ تؤكد أيضا ضرورة الدمج الكامل لجميع البلدان في الاقتصاد العالمي،

"وإذ تقلقها النتائج السلبية لعولمة وتحرير الاقتصاد العالمي على اقتصادات البلدان النامية، وبخاصة في أفريقيا، والدول الجزرية الصغيرة النامية، وأقل البلدان نموا، والبلدان النامية غير الساحلية، والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية،

"وإذ تضع في اعتبارها الضرورة الملحة لمنع الاقتصادات الضعيفة أو الهشة للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية من التعرض لمزيد من التهميش، ومساعدة هذه الاقتصادات في الاستفادة من عولمة وتحرير الاقتصاد العالمي،

"ووعيا منها بأن سياسات الاقتصاد الكلي الداخلية السليمة والسياسات الهيكلية الداخلية السليمة تشكل عناصر أساسية للاستفادة من عولمة وتحرير الاقتصاد العالمي،

"وإذ تسلم، في جملة أمور، بأهمية التكامل الاقتصادي الإقليمي، وتهيئة الفرص الجديدة للتوسع في التجارة والاستثمار، وتحسين سبل الوصول إلى أسواق الصادرات، وإقامة ترتيبات/أفضليات تجارية خاصة، وايجاد حل دائم لمشاكل المديونية الخارجية وخدمة الدين،

"١ - تدعو الدول الأعضاء إلى القيام، بصورة فردية وجماعية، باتخاذ التدابير ووضع السياسات الملائمة لمنع تهميش الاقتصادات الضعيفة أو الهشة للبلدان النامية، والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وتقديم المساعدة إليها لكي تستفيد من العولمة والتحرير، بغية تحقيق دمجها الكامل في الاقتصاد العالمي؛

"٢ - تطلب إلى الأمين العام للأمم المتحدة، والأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) والأمناء التنفيذيين للجان الإقليمية، إيلاء اهتمام خاص لموضوع هذا القرار في التقارير ذات الصلة المطلوب تقديمها إلى الدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة؛

"٣ - تطلب من جميع الدول والمنظمات الدولية ذات الصلة إرسال أرائها بشأن الموضوع إلى الأمين العام؛

"٤ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الرابعة والخمسين بندا بعنوان "منع تهميش الاقتصادات الضعيفة أو الهشة للبلدان النامية والبلدان التي تمر إقتصاداتها بمرحلة انتقالية في عولمة وتحرير الاقتصاد العالمي".

٣ - وفي الجلسة ٤٢ المعقودة في ١ كانون الأول/ ديسمبر، أبلغ ممثل جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة اللجنة أن الدول مقدمة مشروع القرار A/C.2/53/L.14 قامت بسحبه.

باء - مشروعا القرارين A/C.2/53/L.36 و A/C.2/53/L.49

٤ - وفي الجلسة ٣٨ المعقودة في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر، عرض ممثل اندونيسيا، باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والتي هي أعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين، مشروع قرار بعنوان "تجديد الحوار بشأن تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية عن طريق الشراكة" (A/C.2/53/L.36) وفيما يلي نصه:

"إن الجمعية العامة،

"إذ تشير إلى قراراتها ١٦٥/٤٨ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣، و ٩٥/٤٩ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ ديسمبر١٩٩٤، و ١٢٢/٥٠ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥، و ١٧٤/٥١ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦، و ١٨٦/٥٢ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧،

"وإذ تلاحظ اعتماد خطة التنمية، والأحكام ذات الصلة المتعلقة بمتابعتها وتنفيذها، وضرورة إعطاء زخم للتعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية، من أجل متابعة الخطة متابعة فعالة،

"وإذ تعرب عن ارتياحها لعقد الحوار الرفيع المستوى الأول بشأن موضوع الآثار الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على العولمة والترابط وما ينطويان عليه من آثار في مجال السياسات، الذي جرى في ١٧ و ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨،

"١ - تؤكد من جديد الحاجة المستمرة إلى تعزيز الحوار البناء والشراكة الحقيقية من أجل زيادة التعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية؛

"٢ - تؤكد من جديد أيضا أن هذا الحوار ينبغي أن يجري استجابة لمقتضيات المصالح والمنافع المتبادلة، والترابط الحقيقي، وتقاسم المسؤولية والشراكة بغية تحقيق النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة، وكذلك من أجل تحسين البيئة الاقتصادية الدولية المؤدية إلى تحقيق هذه التنمية، وأنه ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن تعزز أنشطتها بغية تسهيل هذا الحوار؛

"٣ - تقرر أن يعقد كل سنتين اجتماع مجدد للحوار الرفيع المستوى الذي تجريه الجمعية العامة بشأن تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية عن طريق الشراكة. وذلك لإعطاء حافز لتشجيع التعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية، وتقرر أيضا أن يتم تحديد موضوع الحوار الرفيع المستوى الثاني، وتوقيته، ومدته، ونتائجه، وطرائقه من خلال العملية الحكومية الدولية في الدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة؛

"٤ - تطلب إلى الأمين العام أن يقوم، بالتشاور الوثيق مع الحكومات، وجميع الجهات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة، والمنظمات الحكومية الدولية ذات الصلة، باقتراح مواضيع تتعلق بتعزيز التعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية لأجل الحوار الرفيع المستوى الثاني، وذلك للنظر فيها أثناء الدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة؛

"٥ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الرابعة والخمسين، في إطار البند المناسب، البند الفرعي المعنون "تجديد الحوار بشأن تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية عن طريق الشراكة".

٥ - وفي الجلسة ٤٢ المعقودة في ١ كانون الأول/ ديسمبر، عرض نائب رئيس اللجنة، بوراك أوزوغرغين (تركيا) مشروع قرار بعنوان "تجديد الحوار بشأن تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية عن طريق الشراكة (A/C.2/53/L.49) الذي قدم استنادا إلى مشاورات غير رسمية جرت بشأن مشروع القرار A/C.2/53/L.36 والذي صحح شفويا بالاستعاضة عن عبارة "فريق لم يكن" بعبارة أفرقة لم تكن" وذلك في الفقرة الثالثة من الديباجة.

٦ - وفي الجلسة نفسها، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.2/53/L.49 بصيغته المصححة شفويا (انظر الفقرة ٩).

٧ - وفي ضوء اعتماد مشروع القرار A/C.2/53/L.49، قامت البلدان مقدمة مشروع القرار A/C.2/53/L.36 بسحبه.

جيم - مشروع مقرر

٨ - في الجلسة ٤٢ المعقودة في ١ كانون الأول/ ديسمبر، بناء على اقتراح الرئيس، قررت اللجنة أن توصي الجمعية العامة بأنها تحيط علما بعدد من الوثائق المعروضة عليها في إطار البند (انظر الفقرة ١٠).

ثالثا - توصية اللجنة الثانية

٩ - توصي اللجنة الثانية الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار التالي:

تجديد الحوار بشأن تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي
لأغراض التنمية عن طريق الشراكة

"إن الجمعية العامة،

"إذ تشير إلى قراراتها ١٦٥/٤٨ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣، و ٩٥/٤٩ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ ديسمبر١٩٩٤، و ١٢٢/٥٠ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥، و ١٧٤/٥١ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦، و ١٨٦/٥٢ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧،

"وإذ تشير أيضا الى اعتماد خطة التنمية[1]، والأحكام ذات الصلة المتعلقة بمتابعتها وتنفيذها، والحاجة الى إعطاء زخم للتعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية، من أجل متابعة الخطة متابعة فعالة،

"وإذ تعرب عن ارتياحها لإجراء الجمعية العامة الحوار الأول الرفيع المستوى في ١٧ و ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ بشأن الآثار الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على العولمة والترابط ومدلولاتهما من حيث السياسات بما في ذلك استخدام أفرقة في الحوار لم تكن جزءا من الأعمال الرسمية، ومناقشات المائدة المستديرة التي عززت الحوار التفاعلي،

"١ - تؤكد من جديد الحاجة المستمرة إلى تعزيز الحوار البناء والشراكة الحقيقية من أجل زيادة تشجيع التعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية؛

---

(١) القرار ٢٤٠/٥١.

"٢ - تؤكد أن هذا الحوار ينبغي أن يجري استجابة لمقتضيات المصالح والمنافع المتبادلة، والترابط الحقيقي، وتقاسم المسؤولية والشراكة بغية تحقيق التنمية المستدامة، وكذلك من أجل تحسين البيئة الاقتصادية الدولية مما يؤدي الى تحقيق هذه التنمية، وأنه ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن تعزز أنشطتها بغية تسهيل هذا الحوار وفقا لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة؛

"٣ - تقرر أن يعقد كل سنتين اجتماع لتجديد الحوار الرفيع المستوى الذي تجريه الجمعية العامة بشأن تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية عن طريق الشراكة. وذلك لإعطاء زخم لتشجيع التعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية؛

"٤ - تقرر أيضا أن يتم بناء على الخبرة المستفادة من الحوار الرفيع المستوى الذي جرى في ١٧ و ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ تحديد موضوع الحوار الثاني الرفيع المستوى وطرائقه من خلال العملية الحكومية الدولية في الدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة؛

"٥ - تطلب إلى الأمين العام أن يقترح، بالتشاور الوثيق مع الحكومات وجميع الجهات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية ذات الصلة، مواضيع تتعلق بتشجيع التعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية من أجل الحوار الثاني الرفيع المستوى، وذلك لتنظر فيها الجمعية العامة أثناء دورتها الرابعة والخمسين؛

"٦ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الرابعة والخمسين، في إطار البند المناسب، البند الفرعي المعنون "تجديد الحوار بشأن تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية عن طريق الشراكة".

١٠ - وتوصي اللجنة الجمعية العامة باعتماد مشروع المقرر التالي:

الوثائق المتعلقة بتجديد الحوار بشأن تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية عن طريق الشراكة

تحيط الجمعية العامة علما بالوثائق التالية:

(أ) تقرير الأمين العام عن استغلال عائد التنمية؛[٢]

---

(٢) A/53/374.

(ب) مذكرة من الأمين العام يحيل بها تقرير المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة بشأن برامج الاتصال لأغراض التنمية في منظومة الأمم المتحدة؛[٣]

(ج) موجز أعـــده رئيس الجمعية العامة، للحوار الرفيع المستوى بشأن موضوع الأثر الاجتماعي والاقتصادي المترتب على العولمـة والترابط ومدلولاتهما من حيث السياسات.[٤]

(د) رسالة مؤرخة ٩ آذار/ مارس ١٩٩٨ موجهة إلى الأمين العام من الممثلين الدائمين للسنغال واليابان لدى الأمم المتحدة يحيلان بها التقرير الموجز المقدم من رئيسي الاجتماع الأول للجنة التحضيرية لمؤتمر طوكيو الدولي الثاني المعني بالتنمية في أفريقيا عن الاجتماع[٥].

- - - - -

(٣) A/53/296.

(٤) A/53/529.

(٥) A/53/85.